قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٩٣

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والسويد بشأن منحة لتمويل مساعدة للصندوق الاجتماعى للتنمية بمصر بمبلغ ٦٠ مليون كرون سويدى والموقع بتاريخ ١٩٩٣/٨/٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والسويد بشأن منحة لتمويل مساعدة للصندوق الاجتماعى للتنمية بمصر بمبلغ ٦٠ مليون كرون سويدى والموقع بتاريخ ١٩٩٣/٨/٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ربيع الآخر سنة ١٤١٤ هـ
(الموافق ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٩٣ م) .

حسنى مبارك

صاحب السعادة السيد / بير سالئد

القائم بالأعمال ـ سفارة السويد

تحية طيبة وبعد ...

يسعدنى أن أؤكد لكم استلامى الكتاب المؤرخ ١٩٩٣/٨/٢ والذى نصه كما يلى :

" بالإشارة إلى طلبكم لمساعدة من السويد للصندوق الاجتماعى للتنمية يشرفنى أن أقترح مايلى :

وافقت كل من حكومة جمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد " مصر ") وحكومة السويد (المشار إليها فيما بعد " السويد ") على ما يلى : :

(المادة ١)

مجال واهداف الاتفاق

قررت مصر تنفيذ مشروع يسمى الصندوق الاجتماعى للتنمية بمصر . **الأهداف** الرئيسية للمشروع . هى تمويل المشروعات الفرعية المتعلقة :

أعمال عامة / خدمات بلدية .

تحسين خدمات النقل العامة

تنمية المجتمع .

تطوير المشروعات .

الحركة العمالية .

تنمية إدارية .

(المادة ٢)

المنحة السويدية

تتيح حكومة السويد لمصر مبلغ ٦٠ مليون كرون سويدى (ستون مليون كرون سويدى) لدعم تمويل أعمال التنفيذ والرقابة على المشروع كما هو محدد فى هذه الاتفاقية.

(المـادة ٣)

استخدام المسـاهمة السويدية

تستخدم المنحة السويدية لمساندة تمويل المشروعات الفرعية :

تنمية المجتمع .

خدمات بلدية .

الحركة العمالية .

تصبح هيئة التنمية الدولية ، وذلك طبقا لاتفاق الإدارة الذى سيتم بين حكومة السويد وهيئة التنمية الدولية ، مسئولة عن تنفيذ ومتابعة المشروع .

(المـادة ٤)

السـحب

تقوم السويد بسداد المنحة السويدية مباشرة إلى هيئة التنمية الدولية وذلك طبقا للاتفاق الذى سيتم بين حكومة السويد وهيئة التنمية الدولية كما هو مذكور بعاليه .

(المـادة ٥)

المعلومات والتقارير

تمد مصر حكومة السويد بكافة المعلومات التى قد تطلبها فيما يتعلق بالمشروع .

تمكن مصر ممثلين عن حكومة السويد أو أى هيئة مناسبة تعينها الحكومة السويدية من زيارة ودراسة الأنشطة وفحص البضائع والسجلات والمستندات ، وفى حالة حدوث موقف يجعل من المحتمل عدم تنفيذ المشروع فعلى الجانبين أن يخطرا بعضهما البعض على الفور .

(المـادة ٦)

تفـويض السـلطة

تنوب كل من هيئة التنمية الدولية السويدية SIDA ووزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية عن حكومتيهما فى الأمور التى تتعلق بتنفيذ هذه الاتفاقية .

(المـادة ٧)

الدخـول حيز التنفيـذ

فى حالة قيام السويد أو مصر بإنهاء هذه الاتفاقية لا ينطبق هـــذا الإلغاء على المبالغ التى ارتبطت مصر أو هيئة التنمية الدولية علها مع طرف ثالث بسلامة نية قبل تاريخ الإخطار بالإنهاء ، بشرط أن تكون الارتباطات قد تمت وفقا لهذه الاتفاقية والاتفاق التنفيذى بين الهيئات المختارة .

وإذا ما لاقت الترتيبات المنصوص عليها بعاليه قبولا من جانب حكومة جمهورية مصر العربية فإننى أقترح أن يشكل هذا الخطاب وموافقتكم الكتابية على ما جاء به اتفاقا بين حكومة السويد وحكومة جمهورية مصر العربية الذى سوف يتم تطبيقه بصفة مؤقتة من تاريخ ردكم والذى يدخل حيز النفاذ من تاريخ الانتهاء من الإجراءات القانونية من جانب جمهورية مصر العربية (تقوم حكومتكم بإخطارنا بها) .

وإنى لأؤكد أن النصوص السابقة مقبولة من حكومة جمهورية مصر العربية وإننى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسيادتكم عظيم احترامى .

دكتور / موريس مكرم الله

وزارة الخارجية

قرار رقم ٧٠ لسنة ١٩٩٣

وزير الخـارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣٦٥لسنة ١٩٩٣ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠ بالموافقة على الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربيةوالسويد بشأن منحة لتمويل مساعدة للصندوق الاجتماعى للتنمية بمصر بمبلغ ٦٠ مليون كرون سويدى والموقع بتاريخ ١٩٩٣/٨/٧ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٣٠ ؛

قـــرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية والسويد بشأن منحة لتمويل مساعدة للصندوق الاجتماعى للتنمية بمصر بمبلغ ٦٠ مليون كرون سويدى والموقع بتاريخ ١٩٩٣/٨/٧

ويعمل به اعتبارا من ١٩٩٣/٩/٣٠ ؛

صدر بتاريخ ١٩٩٣/١٠/١٠

وزير الخارجية

عمـرو موسى